

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

محمد عثمان ، غازي عازر ، اياد ملحيس ، محمد سعيد الناصر

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٣/١/٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠١/٨١٧ فصل ٢٠٠٢/١٢/٣١ والقاضي بإدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة اداة حادة والحكم بحبسه مدة شهرين والرسوم ومصادرة الحربه العسكريه وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسنده اليه من جناية القتل العمد بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات الى جناية القتل القصد بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٦ عقوبات وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريمه بها بالصفه المعدله وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسنده للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد بالاشتراك خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات الى جناية الشروع بالقتل القصد بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريمه بها بالصفه المعدله وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق المجرم لتصبح عقوبته النهائيه وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة خمس عشرة سنه والرسوم ومصادرة الحربه العسكريه محسوبة له مدة التوقيف .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان البينات والادله التي قدمتها النيابة العامه وما ورد ضمن هذه البينات من قرائن وما ورد ضمن ملف التحقيق من

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٧١

نسخة

باري

بينات وضبوطات وافادات جميعها تثبت ارتكاب المميز ضده للجنايتين المسندتين اليه عن سبق اصرار وتصور .

لهذا السبب يلتزم المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله تبين ان الوقائع التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى بنتيجة وزن الادله وتقدير البيانات المقدمه في الدعوى تتلخص في انه وفي حوالي الساعه السابعه من مساء يوم ٢٤/٨/٢٠٠٠ ، وبينما كان المغدور متواجداً في منزله الكائن في منطقه حي الرشيد والمجاور لشقة شقيقه المجني عليه المنعم وكل منهما في شقته الخاصه به ، فحضر الى شقة المغدور كل من المتهم واخوانه العسكريين كل من واستقبلهم في بيته كضيوف ، وقام كل من المتهم واخوانه بضرب المغدور بواسطة ماسورة وقناوي وحربه عسكريه على انحاء متفرقه من جسمه ، وبينما كان شقيقه المجني عليه نائماً في شقته ايقظته زوجته واعلمته بوجود صوت ضجه وتكسير لباب شقة منزل شقيقه المغدور نعيم فاستيقظ من نومه ، وشاهدت زوجته المتهم واشقاؤه يقومون بضرب شقيقه المغدور على مدخل بيته ، وقام المجني عليه بفتح باب شقته واذا بالمتهم شقيقه المذكورين يدخلون الى شقته فقام بالاختباء بالمطبخ واغلق الباب عليه الا انهم قاموا بكسر باب المطبخ ودخلوا وضربوه بحربه عسكريه وماسورة على رأسه واشتركوا جميعاً بضربه ولاذوا بالفرار ثم تم اسعافهما الى مستشفى الامير فيصل وتم تحويل المغدور الى مستشفى الرازي ثم الى مستشفى الزيتونه حيث كان بغيبوبه وتوفي بتاريخ ١/٩/٢٠٠٠ اثر الاصابه في مستشفى المواساة .

وعن سبب التمييز يتبين انه انصب على خطأ المحكمة بالنتيجة التي توصلت اليها خلافاً لمؤدى البيانات والادله التي قدمتها النيابة العامه والتي تثبت ارتكاب المميز ضده للجنايتين المسندتين اليه عن سبق اصرار وتصور .

وحيث ان الوقائع التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى استخلصتها من مجموع الادله الواردة في الدعوى من شهادات وبيانات فنيه وتقارير طبيه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .

وحيث ان البيانات المقدمه في الدعوى هي بيانات قانونيه وتؤدي الى الوقائع التي استخلصتها المحكمة وبدورنا نؤيدها في ذلك .

وحيث ان هذه الوقائع تشكل الجنائيتين موضوع التجريم وهما القتل قصداً بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٦ عقوبات والشروع التام بالقتل قصداً خلافاً لأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات ، وليس جنائيتي القتل العمد بالاشتراك والشروع بالقتل العمد بالاشتراك المسندتين للمميز ضده ، لأن القتل العمد هو القتل المرتكب مع سبق الاصرار والاصرار المسبق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل عملاً بأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٣٢٩ من قانون العقوبات وان عنصر سبق الاصرار يستلزم ان يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب وهو هادىء البال ، وهذا العنصر غير متوافر في فعل المميز . . . فإن ما ينبنى على ذلك كله ان الحكم المميز يكون موافقاً للقانون ولا يرد عليه سبب الطعن ولا يؤثر على صحته .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٣/٣١

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

لمص